

طُوران في سيرة الليبرالية العربية

اسعد ابو خليل *

يخطئ من يظن أنّ الليبراليّة العربيّة هي ظاهرة حديثة أو جديدة، أو أنها سمة (فقط) من سمات الصعود الثاني للحقبة السعودية التي تلت حرب الخليج الثانية وسقوط الإمبراطورية السوفياتية. وكان الرهان على انتصار الإمبراطورية الأميركية رهاناً مشتركاً بين اليمين الغربي واليمين العربي المتمثل بالحكم السعودي (ما يسمى اليوم بمعسكر «الاعتدال»). ويمكن تاريخياً التمييز بين الطور الأول من الليبرالية العربية والطور الثاني في سيرة الحركة المذكورة.

فالظهور الأول لليبرالية العربية تلا سقوط الإمبراطورية العثمانية في أوائل القرن العشرين. وكانت أفكار الليبرالية العربية عفوية إلى حد ما، بمعنى أنها عبّرت حقاً عن تطلعات جيل من الكتاب العرب الذين تأثروا بالكتابات (والفرضيات) الغربية المتأثرة بالكتابات الاشتراكية (المتنظفة في مدارس الرساليات وكلياتها) بصورة خاصة، وبالصالح الاستعمارية بصورة عامة. اعتنق هؤلاء بصورة بيغائية الأفكار السائدة في أوساط الاستشراق التقليدي حول العرب والإسلام. وأرادوا للعالم العربي (أو لبلدانهم، إذ إنهم في معظمهم عادوا الفكرة القومية - وهم يحترمونها في تحليلاتها الغربية وينبذونها بين العرب فقط) أن لا يقلد نموذج الحكم الغربي (لأنّ هناك أكثر من نموذج)، بل نموذج اليمين الغربي في الحكم، حتى في استعمارهم للعرب.

طله حسين والبيدات

وظهرت بذور الليبرالية (الاستعمارية) في كتابات بعض «المصلحين» العرب في القرن التاسع عشر، الذين تعلموا على يد مدارس إرساليات مشبعة بالفكر الاستعماري والاستشراقي (وهما صنوان إلا عند قلة منهم مثل مكسيم رودنسون وغيره). ويمكن اعتبار كتاب طه حسين، «مستقبل الثقافة في مصر» (1938)، الدليل الفكري المؤجّه لليبرالية العربية الحديثة، وهي تعتمد على:

1) رفض النموذج المطلق للرسالمالية الغربية، والأخذ بنموذج الرسالمالية المتوحشة المتفائلة من الضوابط (التي مثلها خير تمثيل في لبنان المعاصر فريق رفيق الحريري - فؤاد السنيرة، وإن كان الثنائي يعاني هيما بسلاطات غير ليبرالية). فطه حسين مثلاً رفض أن يشمل دور الدولة توفير قوت الشعب (الذي هو مصدر فخر للدولة الفرنسية بعد الثورة)، فهذا أمر بعيد عن الديمقراطية بنظر طه حسين. وهذا يشير إلى كون الليبرالية العربية - حتى في طورها الأول - أكثر يمينية وتطرفاً في نسقها المستورد من النموذج الغربي المقلد. فادم سميت، منظر الرسالمالية، أفتى في كتابه «ثروة الأمم» بجواز أداء الدولة دوراً في الاقتصاد في مجالين اثنين: توفير التعليم الرسمي العام، وتوزيع القوت على الناس لمنع المجاعة، أي أن عمل «اليد الخفية» في السوق ليس مطلقاً بالنسبة إليه (لكنه مطلق تماماً بالنسبة إلى فريق السنيرة الذي يعمل على «تحرير الرغيف»، تماماً كما يعمل السنيرة ويجهد على تحرير لواء الاستكدرود بعد أن تسنى له تحرير مزارع شعبة بالوسائل الحضارية).

وكان طه حسين واضحاً في تعبيراته ومصطلحاته واستعاراته، فاعتمد من دون تردد أو تحفظ على مصطلح «العقل المصري» («العقل الشرقي» كان متخلفاً بنظره) قبل عقود من صدور كتاب «العقل العربي» المهين (على المستوى العلمي والإنساني) لرفائيل باتاي، الذي يعتمد على التعميمات المنطوية، والذي - على الرغم من ابتعاده عن معايير علم الاجتماع في الغرب - تحوّل إلى «إنجيل المحافظين الجدد»، كما ذكر سيمور هيرش (وهو عضو فاعل في منظمة حزب البعث في لبنان كما قرأ في صحافة 14 آذار) في مقالة في مجلة «نيويورك».

ولم يكن طه حسين راضياً عن الاستعمار، لأنّه لم يدمج البلدان المستعمرة في حضارة الغرب بما فيه الكفاية. فهو يقول في كتابه «مستقبل الثقافة في مصر» ما يلي: «تريد أن نتصل بأوروبا اتصالاً يزداد قوة من يوم إلى يوم حتى نصبح جزءاً منها لفظاً ومعنىً وحقيقةً وشكلاً» (ص 34). لا يحتمل هذا الكلام أي تأويل. لكن حظوظ الليبرالية العربية كانت متعثرة: فهي تساهلت في المسألة الوطنية وارتبطت أيّما ارتباط بالحكم الأجنبي، وتزوّعها نحو الرسالمالية غير المقدّدة أبعدها عن هموم معظم الناس (والناس رعاغ بنظر النخبة البورجوازية التي تحترق من لا يحسن النطق بلغات أجنبية)، وكان التخلّص من الاستعمار الاسمي - الرسمي، بالإضافة إلى صعود القومية العربية وحركات اليسار التي أثّرت حركة المقاومة الفلسطينية، قد قضى على إمكان تشكيل سياسي تنظيمي لليبرالية العربية. أما في ذات اليمين، فلم تكن الحركة اليمينية المترنّمة التي كانت مدعومة من التحالف الشخبوطي المثقل بهمة الناصرية واليسار انداك (إبان ما سماه مالكولم كير «الحرب العربية الباردة» في كتاب يحمل الاسم نفسه) لتسمح ببروز ما يمكن أن يزرع الركن «السلفي» المنضوي في جسم حكم سلاطين النفط.

أما الطور الثاني لصعود الليبرالية العربية فجاء بعد حرب العراق في 1991، عندما استولى الحكم السعودي على كل وسائل الإعلام العربية (قبل ظهور قلة من وسائل الإعلام المدعومة قطرياً في النصف الثاني من التسعينيات). ولليبرالية نظرياً أحد معنيين: الليبرالية الكلاسيكية التي كانت أقرب إلى فكر «التحريرية» الذي يقول بتقلص أو غياب دور الدولة في الاقتصاد وفي الحيز الخاص. أما المعنى الثاني لليبرالية الذي ظهر في الولايات المتحدة في عهد فرانكلين روزفلت، فشدد على دور الدولة في إنهاض الفقراء والطبقة الوسطية من دون أن يقضي على الفكرة الأساسية للرسالمالية، ومن دون أن تحذ الدولة من الحريات الخاصة.

أما ما جاءنا في العالم العربي من فكر ليبرالي، فكان

شبيهاً مختلفاً تماماً: فلا هو قريب من المفهوم الكلاسيكي لليبرالية، ولا هو قريب من المفهوم المستحدث الذي اقتضته أزمة الرسالمالية الحادة في أوائل القرن العشرين. ولم يكن هذا الصعود لليبرالية العربية التي هي يمين غير معدل في توجهاته وأهدافه وفي تمويله (قل لي من يمّول أقل لك من هو)، بريئاً أو عفواً. ومن الواضح في استطلاعات الرأي العام في العالم العربي وفي نتائج الانتخابات، حين يُسمح بها طبعاً، أنّ الفكر الليبرالي وتوجهاته ليسا سائدين بين الناس.

ستيوارت ميل في خدمة أمراء النفط

وجهاز الدعاية السعودي الهائل، الذي يسيطر على جلّ وسائل الإعلام ودور النشر ومراكز الأبحاث على ضحالتها في العالم العربي، استعان كعادته بمجموعة من اللبائين المتلونين (ولبعض الأقاليم في لبنان باع طويل في الانتقال من الناصرية إلى السعودية ثم إلى الصدامية ثم العودة الظاهرة إلى الوهابية المجيدة المتصالحة، تمويلاً، مع الليبرالية العربية في تحليلاتها المتعددة)، وذلك لبث فكر معاد للفكر الذي أنتج فكر «القاعدة» (مع أنّ عدداً لا بأس به من الليبراليين (أو المحافظين) العرب الجدد اتوا من خلفيات بن لادنية، مثل تركي الدخيل وجمال خاشقجي وغيرهما الكثيرين، مثلما انتقل شيوعيون لبنانيون - من تلامذة محسن إبراهيم - من الماركسية إلى الحرية).

وتستطيع العائلة السعودية الحاكمة أن تلجا إلى أسلوب ملئو يحوّلها أن تمّول في أن واحد الفكر اليميني الليبرالي (كما سناه مرّة جبران تويني من دون طول تفكير) والفكر الديني المترنّم. ووسائل إعلام آل سعود تجمع بين ثقافة اليسار وفتفي عبده وبين ثقافة شيوخ الوهابية (كما يجمع فريق الحريري في لبنان بين ثقافة غزاة الأشرفية وبين ثقافة سوبر ستار، والثقاتان لا تتعارضان مع ثقافة حب الحياة التي تفنن في إتقانها وليد جنبلاط. وأما تاريخ ميليشياه في القتل الطائفي بالفؤوس، فيمكن أن يُفسّر في باب (ومن الحب ما قتل... بالفؤوس). وتجمع وسائل الإعلام هذه بين ابن باز ومن ورثه من المتعصبين المعادين للتنوير (يجب أن يصبح كتاب ابن باز في حكم التصوير جزءاً من المنهج المقرر لكل الدول العربية على الأقل من باب التفكّه) وتوماس فريدمان: واحد يتوجّه للجمهور الداخلي وآخر يثبت حسن السلوك السعودي أمام الحكم الأميركي.

وبيرز تناقض واضح في كتابات الليبراليين العرب: فهم من ناحية يدعون اعتناقاً لفكر جون ستيوارت ميل و«لسوق الأفكار الحرة»، ومن ناحية ثانية يروجون وبصورة سوقية في كثير من الأحيان لمصالح السلاطات النفطية الحاكمة في الخليج، ويؤمن رواد هذا الفكر بالدعوة إلى الديمقراطية وإلى حرية الصحافة في بلدن في الشرق الأوسط فقط: إيران وسوريا، لأنّ باقي الأنظمة أنشأت دولاً فاضلة تنعم بحرية فكرية مطلقة (ويلاحظ المرء أنّ الإعلام العربي الليبرالي اكتشف جوراً في الحكم الليبي بمجرد أن استحكم الخلاف بين النظامين السعودي والليبي).

وتناصر الليبرالية العربية لفظاً الفكر الليبرالي، إلا إذا تعلق الأمر ببعضائل أمراء النفط. ولهذا، فإنّ الليبرالي العربي شاكراً النابلسي وضع كتاباً في «أدب» الأمير خالد الفيصل، وفي حكمته، أما الوحيد بين الليبراليين العرب الذي لم يفهم اللعبة وأصولها فهو العفيف الأخضر (فتحاوي سابق قبل أن يؤدي دوراً في إنشاء مدرسة كادر للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وقيل أن يكتشف الماركسية غير اللبينية وقيل أن يكتشف ما سماه المجلسية (ذات المنحى اللاسلطوي المبهم) وقيل أن يكتشف الليبرالية التطبيقية). فالأخضر ظن أنّ وسائل الإعلام السعودية التي فتحت صفحاتها له تسبح بتعدد الآراء، لكنه فصل من جريدة «الحياة» بعدما انتقد

ال(لا)عدالة الوهابية في قناة الجزيرة. ولا يفك لنا الليبراليون العرب طلسم الأحجية: كيف يزعمون الليبرالية والديموقراطية، وكيف يروجون للحكومات الشخبوطية التكوينية والمنشأ؟ وحده حازم صاغية - وقد يكون الأكفا بين جوقة الليبراليين العرب في التعبير والفعالية - أجاب عن التساؤلات التي لم تفت ذهنه الوفاة. كتب قبل أسابيع أنّ فساد وأخطاء (أخطاء فقط، مثلما يتكلم وليد جنبلاط أو أياد علاوي عن «أخطاء الولايات المتحدة في العراق»، فالكلمة هي حدود المسوح به في التعبير لمن يشكل جزءاً من المنظومة السياسية الأميركية في المنطقة العربية) الحكومات العربية صحيحان، لكن الخيار الآخر هو «القاعدة». لم يكف صاغية نفسه عناء التوسّع. قال كلمته من باب رفع العتب. لكنّه لو أراد التوسّع لسألتها: ولماذا لا تنطبق المعادلة على أخصام النظام السعودي؟ أي، لماذا لا تنطبق معادلة التحالف مع الأنظمة القمعية على خصوم آل سعود مع أنّهم كلهم في القمع سواء؟ ولماذا يصحّ التغاضي عن حكومات القمع في بعض الحالات لا كلها، إذ أنّ الليبراليين العرب هم مع الأزيّة في حكم آل سعود ومع قلب النظام في سوريا، مع أن الانسجام الفكري يفرض أن يؤيدوا قلب كل الأنظمة القمعية؟ (وحازم صاغية صاحب نظرية مفادها أن المقاومة تؤدي إلى البربرية والتخلف، إلا أنه لم يشرح لنا أسباب التخلف والظلامية في السعودية حيث اندعمت المقاومة).

لكن السؤال الثاني المطروح أمام حازم صاغية فيطرح من قبيل الاعتراض على هذا الاختزال العشوائي للرأي العام العربي (حتى لا نقول «الشارع العربي» كما تفضّل وسائل الإعلام هنا): هل هذه هي بالفعل الخيارات المتاحة أمام الرأي

ما جاءنا من فكر ليبرالي كان مختلفاً: فلا هو قريب من المفهوم الكلاسيكي لليبرالية، ولا هو قريب من المفهوم المستحدث الذي اقتضته أزمة الرسالمالية في أوائل القرن العشرين

هناك قسط لا بأس به من السخرية من أنظمة تناوئ السعودية، وفي الوقت نفسه استماتة في الدفاع عن حكم سلاطات النفط

تعتمد الإمبراطورية الأميركية على أصوات تدعي الليبرالية، وهي في الواقع أصوات يمينية متحالفة مع الأنظمة الطاغية في المنطقة ومع عتاة اليمين في الغرب

العام العربي؟ إمّا آل سعود (أو مبارك أو الأسد... إلخ) وإمّا بن لادن؟ هل هذا معقول؟ ولماذا لا يناضل الليبراليون العرب إذاً من أجل تشكيل خط ثالث لا صلة له بأفانط الخط الأول أو الثاني؟ طبعاً، يكمن الجواب في الدور المرسوم لليبرالية العربية من حيث توجيهه رسائل سياسية مباشرة لواشنطن. وليس من الصدفة أن جريدتي الشرق الأوسط (التابعة للأمير سلمان) والحياة (التابعة للأمير خالد بن سلطان) أنشأتا مواقع بالإنكليزية لترجمة ما يكتب - أو ما يُنتقى مما يكتب - في الجريدة في باب إسعاد بوش، مع بعض الانتقادات المملطة التي تصور في مقالات جهاد الحازن بوش سجيناً رغمًا عنه لثلة من المحافظين الجدد (وهذا التحليل الذي يركز على المحافظين الجدد يبسط إمّا تبسيط عملية صنع القرار في البلاد هنا). وتدخل كتابات الليبراليين العرب في باب قول ما تريد واشنطن سماعه، مع توفير عناء الترجمة على من هو مؤلج بشؤون الإعلام العربي في الحكومة الأميركية.

وتعتمد سياسة تشجيع هذا النسق من اليمينية المتدثرة برداء الليبرالية على أكثر من رشة من النفاق: فهناك كلام على فصل الدين عن الدولة وعلى حرية المرأة، وهناك قسط لا بأس به من السخرية من أنظمة تناوئ السعودية، في الوقت الذي تستميت فيه هذه الوسائل الإعلامية في الدفاع عن حكم سلاطات النفط. وتتكشف للمعبرة بلا مواربة في تابين هذا الشيخ أو ذاك الأمير: عندها يتبارى الليبراليون العرب في تعداد مزايا وفضائل المعتد الزوجات والمساجين السياسيين، ليعودوا في اليوم التالي إلى الحديث عن الديمقراطية وعن حرية المرأة، ولا من يلاحظ ولا من يلاحظون.

لكن الليبرالية العربية تقوم بدور سياسي مباشر (مثل تقريب شاكراً النابلسي البري عن الهوى في شعر الأمير خالد الفيصل) وغير مباشر في الدفاع عن مصالح الأنظمة العربية (ويتوزع الليبراليون العرب في ولائهم على عدد من سلاطات الخليج، فمنهم من يتخصص في مديح آل صباح وآخر في آل نهيان والكثرة في مديح آل سعود، لكن العرض يفوق الطلب بكثير هنا، وخصوصاً في ظل وجود الأقاليم البنائية المتأهبة دوماً - كم أسالت حبراً في مديح صدام ثم انقلبت عليه بعدما توقف عن الدفع.

ما بعد 11 أيلول

لكن أحداث 11 أيلول زادت من حاجة أجهزة الدعاية السعودية إلى أقلام الليبرالية العربية. فقد ظهرت حاجة ماسة لتسخير أقلام من أجل دحض كتابات السلفية المتطرفة، التي كانت لسنتين خلتاً - أو أقل لا ندري، فلنسال آل الحريري الكرام - مدعومة من الجهات السعودية نفسها، وخصوصاً أنّ التنظيمات السلفية العنيفة انقلبت على راعها. والسبب الثاني يعود إلى إصرار الحكم السعودي على إرضاء الولايات المتحدة (حكومة وإعلاماً ورأيًا عاماً) بعد 11 أيلول. فالهلع الذي أصاب الدبلوماسية السعودية، وخصوصاً بعد تنامي الأصوات المنذرة بالتحالف الأميركي - السعودي في أميركا، بالإضافة إلى أخذ كلام بوش على الديمقراطية على محمل الجد (طبعاً، عادت السعودية واطمأنت إلى عدم جدية الدعوات الأميركية إلى الحرية في العالم العربي، وخصوصاً بعد تدفق سيل الأسلحة والزيارات الأميركية للمملكة)، ووجدت العائلة الحاكمة نفسها في موقع الدفاع عن النفس وأخرجت مسرحيات الإصلاح عبر انتخابات بلدية في المملكة لا حول ولا قوة ولا صلاحية لها.

لكن الدعاية السعودية دخلت في إطار اتفاقة (معلنةً كانت أو مضمرة) بين الحكومة الأميركية والحكومة السعودية: إذ إن الحكومة الأميركية أصيبت بهاجس الدعاية المتوجهة للرأي العام العربي والإسلامي. لكن الملايين التي أنفقت في تلفزيون الحرة وإذاعة سوا لم تمنع فمارها ولم تزهر. فكان أن سخرت السعودية كل وسائل إعلامها لخدمة الدعاية الأميركية وأهداف حروب بوش المستمرة. ولم يكن صدفة أنّ الإدارة الأميركية أقامت مركز دعاية متخصصاً في دبي، مقر تلفزيون العربية الذي خلف بصورة غير رسمية تلفزيون الحرة بعد اندثاره، وتسخير وسائل الإعلام العربية (السعودية التمويل) من أجل وسائل الدعاية الأميركية يحتم وجود الليبراليين العرب لتجنب الإحراج أو الخطل. وهؤلاء، تقتضي الأمانة القول، يعرفون حدودهم ويحترمون مقابيس الراعي. فهم يطبقون معايير الليبرالية (اللغزية) على تلك الدول التي تختلف مع المشيئة الأميركية - السعودية فقط.

مرّت الحياة الفكرية والسياسية في العالم العربي بمراحل مختلفة، وارتبطت كل تلك المراحل بتأثير الصهيونية وتحدياتها على العالم العربي. واليوم، تعتمد الإمبراطورية الأميركية على أصوات تدعي الليبرالية، وهي في الواقع وفي العلن أصوات يمينية متحالفة مع الأنظمة الطاغية في المنطقة. ومع عتاة اليمين في الغرب (وهؤلاء البرلمانيون الذين يشرفون وطن الأرض والكستناء بزيارات دورية غالباً ما يأتون من أحزاب اليمين العنصري، لكن اللبائني ضعيف أمام الرجل الأبيض). وهي تؤمن بروع شديد بوصفات البنك الدولي. والمؤسف أن أزمة اليسار العربي، وخصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة وبدء حروب بوش الساخنة، أرذقت فكر اليسار في مجرى الليبرالية العربية، وبعضها عن غير قصد. وما بقي من الحركة الشيوعية العربية ينزح نحو الليبرالية نتيجة الارتباك الفكري الذي اعترى صفوفها. لكن هذا النزوع يخدم رواقف اليمين في الحياة السياسية العربية. والطور الثاني من حركة اليمين الليبرالي لن يكتب له النجاح لأنه لا يعتبر عن حركة شعبية حقيقية، وإنما هو تعبير عن حاجة ظرفية أتية عندما تنتفي الحاجة إليه، ينتهي الأمر به كما انتهى الأمر بتلك الحركات السلفية العنيفة التي نصبت ولسنوات من قبل سلاطات النفط لمواجهة المد القومي واليساري، قبل أن ينقلب العنف على العنيف المُنْعَف.

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا (موقعه على الإنترنت: angyrarab.blogspot.com)

